| | |
|---|---|
| **AR** | **تقييم تجربة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر** |
| **FR** | ***Evaluation de l'expérience d'attraction des investissements directs étrangers en Algérie*** |
| **ENG** | ***Evaluation of the experience of attracting foreign direct investment to Algeria*** |

**د. أسماء بن طراد**
*Asma BENTRAD*
جامعة ابن خلدون تيارت –الجزائر
asmabentrad@live.fr

**أ. عيسى آيت عيسى**
***Aissa AITAISSA***
جامعة ابن خلدون تيارت –الجزائر
aitaissaaissa@gmail.com

**تاريخ الاستلام**: 2018-01-04 **تاريخ المراجعة**: 2018-02-03 **تاريخ القبول**: 2018-03-11

**الملخص:** يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أكثر أنواع الاستثمار تفضيلا، حيث أصبح يعد بديلا لحل معضلة التنمية الاقتصادية للعديد من دول كونه مصدر من مصادر التمويل الخارجي ويعمل على زيادة استخدام الموارد المحلية مما ينعكس إيجابا على الدولة.

والجزائر تعتبر من الدول النامية التي بادرت بفتح مجالاتها وأجوائها الاقتصادية واسعة من أجل توليد بيئة استثمارية ملائمة تستقطب المستثمرين الأجانب ورؤوس أموالهم في قطاعات مختلفة بهدف تأهيل الاقتصاد الوطني، لكن رغم ما قامت به الجزائر من سياسات إصلاحية والمزايا المتعددة والحوافز متنوعة، إلا أن كل التقارير الدولية تؤكد على وجود جملة من عوائق تعيق بيئة الأعمال في الجزائر وتحد من عملية انسياب رؤوس الأموال إليها.

**الكلمات المفتاحية:** الاستثمار الأجنبي المباشر، حركة رؤوس الأموال، الدول النامية، الجزائر.

***Abstract:*** *FDI is one of the most favored types of investment. It is considered an alternative to solving the economic development dilemma of many countries as a source of external financing and increasing the use of domestic resources, which is positively reflected on the state.*

*Algeria is one of the developing countries that has opened its economic fields to create a favorable investment environment that attracts foreign investors and their capital in different sectors in order to rehabilitate the national economy. However, despite Algeria's reform policies and various advantages and incentives, Stresses the existence of a number of obstacles that hinder the business environment in Algeria and limit the flow of capital to it.*

*This study dealt with the following problems: What are the most important obstacles that still prevent the absence of a suitable environment for foreign investment and limit the increase in revenues in Algeria?*

*By focusing on the trends of the development of foreign direct investment and the level reached by the volume of foreign direct investment in developing and Arab countries and finally their share in Algeria and the most important sectors in which it was invested*

*In order to analyze and answer our problem, we have used the following hypotheses:*

*-The world has become an open arena for competition to attract foreign direct investment (FDI) to its investment capital as an engine of economic development accompanied by multiple arts and skills. This is why the number of countries that have begun to decline their policies to meet the requirements of foreign investors has increased؛*

*-The remarkable interest in the positions of developing countries and some Arab countries regarding the inflow of foreign direct investment has helped them to mobilize it؛*

*-Despite all the concessions and measures presented by Algeria, the reluctance of foreign direct investment to them remains modest؛*
*-The flow of foreign direct investment to Algeria is facing many obstacles to achieving the objectives of this type of investment.*
*The importance of research lies in the following points:*
*-Extensive knowledge of the subject of FDI by highlighting how it develops across the world؛*
*-To know the extent of flows of developing and Arab countries؛*
*-Try to identify the outcome of foreign investment in and out of Algeria, and the flexibility of the economy of Algeria to fill gaps that limit the attraction to them.*
*The research methodology:*
*The quality of this research required reliance on the analytical descriptive approach, which included three axes, one devoted to the direction and development of foreign direct investment, while the second reviewed the analysis and evaluation of the volume of foreign direct investment in Algeria. The latter axis presents the obstacles of foreign direct investment in Algeria according to international reports.*
***Key words***: FDI, capital movement, developing countries, Algeria.

**مقدمة:**

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم رؤوس الأموال الذي عرف اهتماما من طرف العديد من الدول العالم في العقد الأخير، نظرا لما له من فوائد اقتصادية واجتماعية تعود على البلد المضيف ومن أجل الظفر بمزاياه اجتهدت كثير من الدول النامية على غرار المتقدمة في التعرف على نواحي القوة والضعف في بيئتها الاستثمارية، والتعرف على مستوى تنافسيتها لرفع قدرتها على جذب هذه الاستثمارات. ومن أهم مصادر دراسة مناخ الاستثمار وتقييمه في الدول المختلفة، تلك التقارير التي تصدر عن عدد من الوكالات والمنظمات والمعاهد العالمية، التي يصب محور تركيزها تقييم مستوى تنافسية الدول في مجال الاستثمار، وقياس مدى جاذبيتها للمستثمرين سواء كانوا وطنيين أو أجانب.

وعلى هذا النحو دلت العديد من التقارير على أن اقتصاديات جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وأيضا قلة من البلدان العربية قد استطاعت تحقيق معدلات النمو المستهدفة والنهوض بمستويات أداء قطاعاتها الاقتصادية، لتلحق بوكب الدول المتقدمة بفضل إزالة الحواجز والمعوقات التي تعيق طريقها وتوفيرها جملة من العوامل المحفزة لانسياب أكبر قدر رؤوس الأموال الأجنبية إلى الأسواقها المحلية.

وفي السياق ذاته بادرت الجزائر باعتبارها دولة نامية إلى زيادة قدرتها على تحقيق تنميتها الاقتصادية بالاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر حيث حققت نتائج ايجابية في قطاع المحروقات والاتصالات من خلاله إلا أنها لم تثمر بالنتائج المرجوة في جذبه إلى قطاعات خارج قطاع المحروقات بسبب مجموعة من العراقيل والنقائص الكبيرة التي يعاني منها مناخ الاستثمار في الجزائر والتي أقرتها مجموعة تقارير دولية بينت فيها بعدم حضور حقيقي للجزائر في جذب الاستثمار.

ومن هذا المنطلق يمكن طرح الإشكالية على النحو التالي:

**ماهي أهم العراقيل التي مازالت تحول بين عدم توفر بيئة ملائمة للاستثمار الأجنبي وتحد من زيادة حصيلته في الجزائر؟**

وعلى هذا التساؤل تتدرج الأسئلة التالية:

– ما هي اتجاهات تطور الاستثمار الأجنبي المباشر؟

– إلى أي مستوى وصلت أحجام الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول النامية والعربية؟

– ما هي حصيلة الاستثمارات الأجنبية في الجزائر وما هي أهم القطاعات التي تم الاستثمار فيها؟

– ماهي المعوقات التي جعلت جذب وتنويع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر ضعيفة؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات استعنا بالفرضيات التالية:

– أصبح العالم ساحة مفتوحة للمنافسة على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر لما يقدمه من رؤوس أموال استثمارية باعتباره محرك للتنمية الاقتصادية مصحوبا بفنون ومهارات متعددة؛ لهذا تزايد عدد الدول التي بدأت تراجع سياساتها لكي تتماشى مع متطلبات المستثمرين الاجانب؛

– إن اهتمام الملحوظ في مواقف الدول النامية وبعض الدول العربية إزاء تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ساعد على جدبه لها؛

– رغم كل الامتيازات والتدابير التي قدمتها الجزائر إلا أن عزوف الاستثمار الأجنبي المباشر إليها يبقى محتشما؛

– يواجه تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر العديد من المعوقات التي تحول دون تحقيق الأهداف المنشودة من هذا النوع من الاستثمارات.

**أهمية البحث:**

– المعرفة الواسعة لموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال إبراز كيفية تطوره عبر العالم؛

– معرفة مدى أحجام تدفقاته التي وصلت إليها الدول النامية والعربية؛

– محاولة التعرف على حصيلة الاستثمار الأجنبي الوارد والصادر من الجزائر، ومدى مرونة الاقتصاد الجزائر لسد ثغرات التي تحد في جذبه لها.

**منهج البحث:**

تطلبت نوعية هذا البحث الاعتماد على منهج الوصفي التحليلي والذي تضمن ثلاثة محاور خصص الأول نحو اتجاه وتطور الاستثمار الأجنبي المباشر، في حين استعرض المحور الثاني تحليل وتقييم حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، أما المحور الأخير فيعرض معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حسب تقارير دولية.

**أولا: اتجاه وتطور الاستثمار الأجنبي المباشر**

لقد اختلفت أسباب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد والصادر بين الدول المتقدمة والنامية بما فيها الدول العربية وذلك حسب الأهداف التي تسعى كل منهما إلى تحقيقها في مختلف قطاعاتها الاقتصادية، فزادت المنافسة على جذبه بشكل مباشر وواضح وكبير على مستوى الدول النامية فيما بينها، وفيما بين الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، بغرض الاستفادة من زيادة حجم التدفقات فيها.

**1– اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد على الصعيد العالمي:** استنادا إلى تقرير العالمي الاستثمار فقد بلغ الدخل من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى 1025 مليار دولار للفترة 2005–

2007 ليصل إلى 1511 مليار دولار سنة 2016 وبمعدل عائد قدر بـ6 بالمئة، لتعرف أرصدة الواردة ارتفاع من مبلغ 14496 مليار دولار للفترة 2005-2007 إلى 26729 سنة 2016[1]، والشكل التالي يوضح تتبع لحركة الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الدول المتقدمة والنامية بما فيها الدول العربية ونموه بمعدلات متفاوتة.

**الجدول رقم 01: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة خلال الفترة 2000-2016.** مليون دولار

| البيان | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2006 | 2007 | 2008 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الجزائر | 280 | 1113 | 1065 | 638 | 882 | 1888 | 1743 | 2632 |
| الاجمالي العربي | 5956 | 9325 | 8259 | 15602 | 24707 | 67568 | 80209.2 | 97162.7 |
| الدول النامية | 233821 | 216608 | 171859 | 203895 | 267305 | 411896 | 537894 | 592713 |
| الدول المتقدمة | 1120510 | 457918 | 413025 | 337137 | 400868 | 940236 | 1283808 | 788910 |
| العالم | 1360254 | 772783 | 594929 | 558864 | 697170 | 1411171 | 1909234 | 1499133 |
| | | | | | | | | |
| البيان | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
| الجزائر | 2754 | 2301 | 2580 | 1499 | 1693 | 1507 | 587- | 1546 |
| الاجمالي العربي | 81143.6 | 66789.6 | 45537.2 | 53335.9 | 47539 | 44288 | 39913 | 30798 |
| الدول النامية | 473893 | 642690 | 687511 | 670998 | 674658 | 703780 | 752329 | 646030 |
| الدول المتقدمة | 654387 | 677450 | 824293 | 856979 | 684260 | 563330 | 984105 | 1032373 |
| العالم | 1190006 | 1383779 | 1591146 | 1592598 | 1443230 | 1323863 | 1762155 | 1746423 |

***Source :*** *unctadstat http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx*

توضح بيانات الجدول أعلاه أن تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد على الصعيد العالمي بلغ مستويات قياسية لسنة 2000 فقد نما بنسبة 18 بالمئة لتصل إلى مبلغ 1360 مليون دولار، إلا أنه سجل انخفاضا حادا في سنة 2001 نتيجة للتباطؤ الاقتصادي لتصل إلى 558 مليون دولار سنة 2003، ليستأنف نموه بنسبة 27 بالمئة سنة 2004 ليرتفع إلى نسبة 30 بالمئة سنة 2007، وهو مستوى يتجاوز بكثير المستوى القياسي العالي المسجل سنة 2000 [2]. إلا أنه وفي خصم الأزمة المالية والاقتصادية الحادة تأثرت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة تأثيرا شديدا في جميع أنحاء العالم أين انخفضت إلى 1190 مليون دولار سنة 2009، لتعرف انتعاشا بطيء سنة 2010 إلى مستوى بلغ 1383 مليون دولار، واستعادت الزخم سنة 2011 بما يقارب 1591 مليون دولار، لتعرف الاستثمارات الأجنبية المباشر معدلات انتعاش عالية بعد اضمحلالها سنة 2012 لتسجل ارتفاعا بنسبة 38 بالمئة سنة 2015[3]، وهو أعلى معدل لها منذ الأزمة المالية العالمية التي شهدتها الفترة 2008-2009 حيث وصلت إلى 1762 مليون دولار لعدة أسباب من بينها تصاعد عمليات الدمج والتملك العابرة للحدود، ورغم ذلك إلا أنها شهد التدفقات تراجعا طفيفا بنسبة 1.6 بالمئة لسنة 2016 لتصل إلى 1746 مليون دولار[4].

أما التوزيع الجغرافي نجد أن الدول المتقدمة قد هيمنت على أكبر حصة من تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة عالميا إذ بلغ سنة 2000 قيمة 1120 مليون دولار وهو ما يعادل 83 بالمئة في حين حظيت الدول النامية بما نسبته 17 بالمئة سنة 2000 من الإجمالي العالمي[5] لتستأنف زيادة قوية

من هذه التدفقات بشكل ملحوظ إليها بمبلغ 267 مليون دولار مسجلة حصة بنسبة 38 بالمئة سنة 2004، في حين عرفت حصة الدول المقدمة انخفاضا بنسبة 58 بالمئة، وهذا راجع إلى تزايد في نمو الاقتصادي للدول النامية بمعدل 8.9 بالمئة مقابل 2.7 بالمئة للدول المتقدمة سنة 2005 إضافة إلى تزايد الوعي لدى الدول النامية بأهمية تحرير سياسات ومناخها الاستثماري وتعزيز قدراتها التنافسية وإزالة قيود ومعوقات التبادل التجاري الدولي، هذا ما أدى إلى زيادة المستمرة في تدفق الاستثمارات الأجنبية إليها رغم الأزمة المالية لسنة 2007 أين حظيت بحصة بلغت نسبة 40 بالمئة مقابل 53 بالمئة للدول المتقدمة سنة 2008، لتتمكن سنة 2010 من اجتذاب ما يقارب نصف الاستثمارات الأجنبية الوارد على الصعيد العالمي وتواصلت إلى أعلى مستوى لها سنة 2014 ليشكل نصيبها نسبة 54 بالمئة مقابل 42 بالمئة للدول المتقدمة، ورغم نجاحها في جذب الاستثمار بمعدل 9.6 بالمئة بمبلغ 752 مليون دولار سنة 2015، إلا أن حصتها من التدفقات العالمية تراجعت بمعدل 14.1 بالمئة بمبلغ 646 مليون دولار سنة 2016 لتمثل 37 بالمئة مقابل 42 بالمئة سنة 2015 من التدفقات العالمية، في المقابل تمكنت الدول المتقدمة من تحقيق قفزة في حجم التدفقات الواردة بنسبة 4.9 بالمئة بمبلغ 1032 مليون دولار لتمثل 59 بالمئة سنة 2016 مقابل 55 بالمئة سنة 2015 من اجمالي التدفقات العالمية [6].

**الشكل رقم 01: تطور نصيب الدول العربية من الاستثمار الأجنبي الوارد**
**مقارنة مع دول العالم والبلدان النامية للفترة 2000-2016** مليون دولار

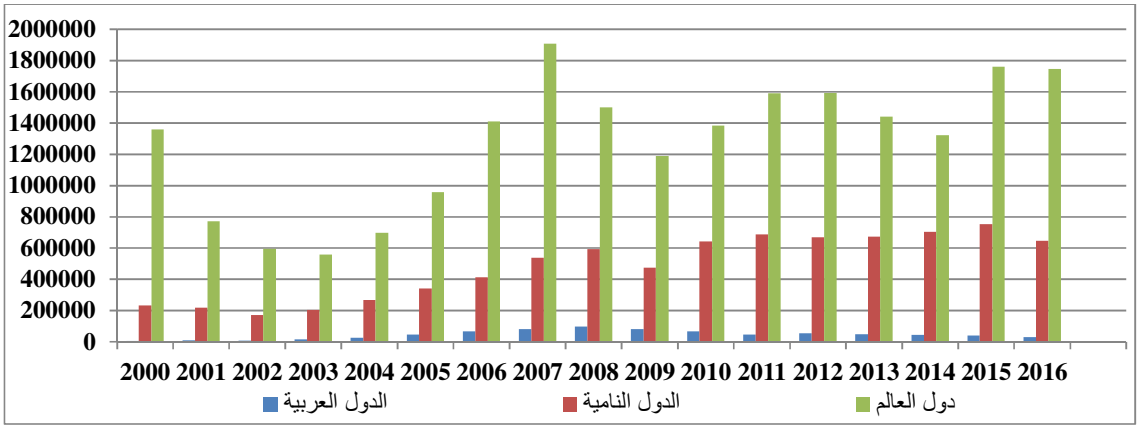


**المصدر**: من اعداد الباحثين باعتماد على احصائيات الجدول رقم 01.

أما حصة الدول العربية فقد حظيت بنصيب متواضع من اجمالي التدفقات العالمية بالرغم من الإمكانيات الاستثمارية التي تتميز بها المنطقة العربية أين شهدت تذبذبا ارتفعت من متوسط بلغ 1.76 بالمئة للفترة 2000-2004 ليصل إلى 5.16 بالمئة للفترة 2005-2009، ثم عرفت تراجع بنسبة 4.9 بالمئة سنة 2010 وإلى 2.7 بالمئة سنة 2011 قبل أن ترتفع إلى 4 بالمئة سنة 2012، وتتراجع إلى 1.4 بالمئة سنة 2015 ليبلغ المتوسط العام للفترة 2000-2016 نحو 3.2 بالمئة، إلا أنها لم ترقى إلى التدفقات القياسية التي بلغتها سنة 2008 والمقدرة بـ 9716.7 مليون دولار.

ومثلت الاستثمارات الواردة إلى الدول العربية ما نسبته 1.8 بالمئة من اجمالي العالمي، و4.8 بالمئة من اجمالي الدول النامية لسنة 2016[7]، ويعزى ذلك للجهود التي اتخذتها بعض الدول في السنوات الأخيرة لتطوير بيئتها الاستثمارية لجذب المستثمرين إليها في مجالات مختلفة سواء ما تعلق بإفضاء المزيد من المرونة على الأطر التشريعية المنظمة للاستثمار وتحسين الاساليب الترويجية، وتسهيل الإجراءات الإدارية واختصارها وتقليل كلفتها ووقت اللازم لإنجازها، والعمل بمعايير الشفافية والإفصاح والإستمرار ببرامج الخوصصة.

وقد تلقت كل من الإمارات ومصر والسعودية على نحو 79.7 بالمئة من اجمالي التدفقات الواردة نحو المنطقة العربية سنة 2016، وجاءت الإمارات الأولى عربيا بحصة 29.2 بالمئة، تليها مصر بحصة 26.3 بالمئة، وتلقت السعودية مانسبته 24.2 بالمئة متقدمة على لبنان بحصة 8.3 بالمئة، والمغرب بنسبة 7.5 بالمئة، واحتلت الجزائر المركز السادس بنسبة 5.01 بالمئة. وتصدرت الصين قائمة أهم المستثمرين في المنطقة لعام 2016 بقيمة 29.5 مليار دولار وبنسبة 31.9 بالمئة من الإجمالي تلتها الإمارات بقيمة 15.2 مليار دولار وبحصة بلغت 16.4 بالمئة ثم الولايات المتحدة بنحو 7 مليارات دولار وبحصة بلغت 7.6 بالمئة [8].

وعلى صعيد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة فقد شهدت الدول العربية خلال الفترة 2003-2016 قيام نحو 6946 شركة بنسبة تزيد على 8.5 بالمئة من اجمالي الشركات المستثمرة في

العالم والمقدر عددها بأكثر من 81.65 ألف شركة، أين استثمرت تلك الشركات في ما يزيد على 12 ألف مشروع في المنطقة العربية وبنسبة تبلغ نحو 5.2 بالمئة من اجمالي المشروعات الأجنبية في العالم والمقدرة بنحو 233 ألف مشروع، وقد حظيت الإمارات بـ3705 شركة بنسبة 37.9 بالمئة من الإجمالي العربي تليها السعودية بـ995 شركة بنسبة 10.2 بالمئة من الإجمالي العربي، وجاءت المغرب في المرتبة الثالثة بـ698 شركة أجنبية بنسبة 7.1 بالمئة، وقد ساهمت هذه المشاريع بتوفير أكثر من 1.8 مليون وظيفة جديدة في العالم العربي بنسبة 5.1 بالمئة من الإجمالي العالمي البالغ 35.5 مليون فرصة عمل وبتكلفة تزيد عن 12.6 تريليون دولار.

**2- اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر على الصعيد العالمي:** استنادا إلى تقرير العالمي الاستثمار فقد بلغ الدخل من الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من 1101 مليار دولار للفترة 2005-2007 ليصل إلى 1376 مليار دولار سنة 2016 وبمعدل عائد قدر بـ6 بالمئة، لتعرف أرصدة التراكمية الصادرة ارتفاع من مبلغ 15184 مليار دولار للفترة 2005-2007 إلى 26160 سنة 2016 [9]، والشكل التالي يوضح تتبع لحركة الاستثمار الأجنبي الصادر إلى الدول المتقدمة والنامية بما فيها الدول العربية ونموه داخلها بمعدلات متفاوتة.

**الجدول رقم 02: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر في العالم للفترة 2000-2016.** مليون دولار

| البيان | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2006 | 2007 | 2008 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الجزائر | 14 | 9 | 99 | 28 | 253 | 34 | 151 | 318 |
| الاجمالي العربي | 2291 | -655 | 3069 | -2251 | 7049 | 22766.34 | 37464.96 | 44265.01 |
| الدول النامية | 90003 | 59187 | 44654 | 48229 | 118149 | 209330 | 283555 | 288599 |
| الدول المتقدمة | 1071786 | 623262 | 453774 | 479122 | 777536 | 1120553 | 1843545 | 1368791 |
| العالم | 1164956 | 684972 | 502477 | 537859 | 909347 | 1360036 | 2176587 | 1717456 |
| | | | | | | | | |
| البيان | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
| الجزائر | 215 | 220 | 534 | -41 | -268 | -18 | 103 | 55 |
| الاجمالي العربي | 18935.57 | 21128.06 | 30227.45 | 21604.12 | 43225.22 | 16809.83 | 34553.69 | 29270 |
| الدول النامية | 249271 | 373906 | 390443 | 381409 | 432766 | 472745 | 389267 | 383429 |
| الدول المتقدمة | 814490 | 961715 | 1129936 | 974079 | 890920 | 707635 | 1172867 | 1043884 |
| العالم | 1102091 | 1386061 | 1576041 | 11388455 | 1399483 | 1253159 | 1594317 | 1452463 |

***Source :*** *unctadstat http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx*

توضح بيانات الجدول أعلاه ارتفاع تدفقات الاستثمارات الأجنبية الصادرة إلى أعلى مستوى لها أين بلغت 1164 مليون دولار سنة 2000، ثم أخذت التدفقات في الهبوط بمعدلات كبيرة ويرجع ذلك أساسا إلى موجة الركود الاقتصادي التي عانى منها الاقتصاد العالمي وكذلك الوضع السياسي العالمي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001[10]. ليستأنف نموه بنسبة 18 بالمئة سنة 2004 ليبلغ 909 مليون دولار ويواصل ارتفاعه حتى بلغ ذروته عام 2007 بمبلغ 2176 مليون دولار وبمعدل نمو سنوي قدر بـ 50 بالمئة عن سنة 2006، كما شهدت سنوات التي تلت 2007 تذبذب كبير وعدم الاستقرار للتدفقات الصادرة من الاستثمار الأجنبي المباشر لتصل إلى أدنى انخفاض 1102 مليون دولار عام 2009، إلا

أنه في سنة 2010 عاود الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر انتعاشه ليصل إلى 1386 مليون دولار ثم إلى 01576 مليون دولار لسنة 2011 ليتراجع انتعاش الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر سنة 2016 ليصل إلى 1452 مليون دولار مسجلا انخفاضا بنسبة 40 بالمئة عن ذروة سنة 2007، وهذا راجع للتوقعات محفوفة بالمخاطر وعدم اليقين، بما في ذلك هشاشة الإنتعاش الاقتصادي العالمي.

أما على مستوى التوزيع الجغرافي نجد أن المصدر الأساسي لتدفقات الاستثمارات الأجنبية الصادرة كان من نصيب الدول المتقدمة بنسبة 92 بالمئة سنة 2000 لتصل إلى نسبة 71 بالمئة بمبلغ 1043 مليون دولار سنة 2016 مقابل 73 بالمئة بمبلغ 1172 مليون دولار سنة 2015 من اجمالي التدفقات العالمية. في حين نجد أن الدول النامية لا تشكل سوى نسب قليلة قدرت بـ 8 بالمئة سنة 2000، لتستأنف بعدها ارتفاعا قياسيا نتيجة تزايد استثمارات المؤسسات الأعمال متعددة الجنسيات التابعة لها بشكل متزايد على اجتياز فروع الاجنبية من البلدان المتقدمة في اقاليمها حيث استثمرت ما يقارب نسبة 37 بالمئة أي بمبلغ 472 مليون دولار سنة 2014، لتسجل نسبة 26 بالمئة سنة 2016 بمبلغ 383 مليون دلار مقابل 24 بالمئة سنة 2015 بمبلغ 389 مليون دولار من اجمالي التدفقات العالمية.

أما التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر فقد تميز تدويل قطاع الخدمات لتصل إلى 63 بالمئة من التدفقات سنة 2012 بعدما كان يقدر بنسبة 58 بالمئة سنة 2001، وقد تركز على القطاع المالي، بنوك والتأمين، النقل...الخ. وقد تجاوز نصيب القطاع الخدمي 70بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي للدول المتقدمة و52بالمئة للدول النامية، وكان من الطبيعي أن يتزايد هذا القطاع نتيجة تزايد الاتجاه نحو اقتصاد السوق والإندماج في الأسواق العالمية، حيث أصبح يعادل مرتين ونصف قطاع التصنيع وتسع مرات نصيب القطاع الأولي، اللذان تحصلا على نسبة 26 بالمئة و7 بالمئة على التوالي[11].

**الشكل رقم 02: تطور نصيب الدول العربية من الاستثمار الأجنبي الصادر**

مليون دولار **مقارنة مع دول العالم والبلدان النامية للفترة 2000-2016**

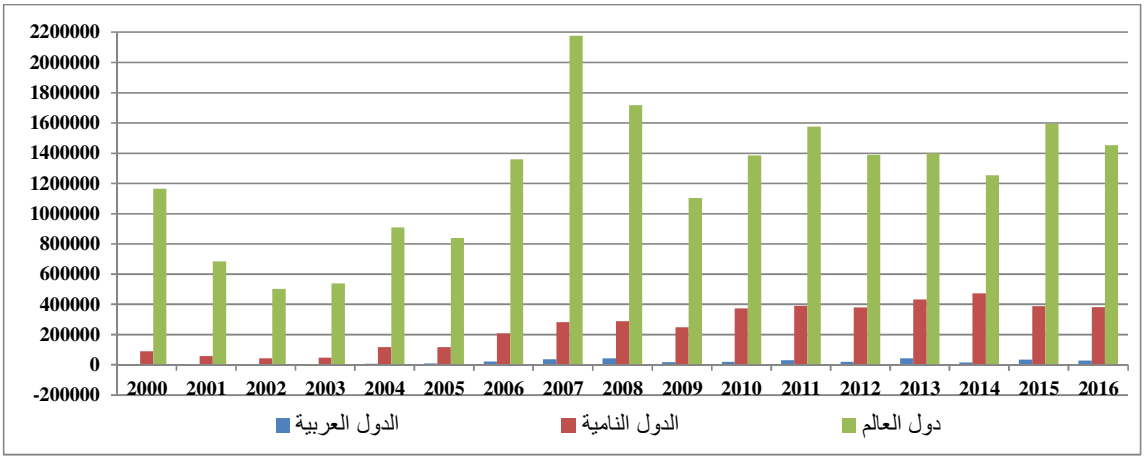


**المصدر**: من اعداد الباحثان باعتماد على احصائيات الجدول رقم 02.

بالنسبة لمجمل تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر الصادر من الدول العربية خلال الفترة 1996-2006 فقد صدرت الدول العربية استثمارات مباشرة خارج أقطارها بما قيمته 40.7 مليار دولار[12]. وبلغت متوسط خلال الفترة 2005-2007 يقدر بـ 24 مليار دولار، لترتفع سنة 2011 بنسبة 24.3 بالمئة مقارنة بسنة 2010، وشهدت قفزة بنسبة 96 بالمئة سنة 2015 مقارنة بسنة 2014 لتعرف تراجعا إلى نسبة 14 بالمئة سنة 2016، ورغم ذلك اتسمت تدفقاتها الصادرة بالانخفاض الشديد لتمثل ما نسبته 8.2 بالمئة من إجمالي المتراكم الصادر من الدول النامية، و2.2 بالمئة من إجمالي التراكم الصادر على صعيد العالم. واستحوذت كل من الإمارات والسعودية وقطر وسلطنة عمان ولبنان ما نسبته 74 بالمئة لسنة 2016، حيث شهدت الإمارات المرتبة الأولى عربيا كأكبر مصدر للاستثمارات الأجنبية بتدفقات بلغت نسبتها 50.2 بالمئة تليها السعودية بنسبة 26.7 بالمئة ثم قطر، في حين شهدت الكويت عودة التدفقات صادرة بقيمة 6.3 مليون دولار. أما على صعيد الأقطار العربية المصدرة للاستثمار الأجنبي فقط تصدرت دول الخليج هذا التراكم لسنة 2016 ومثلت 1.4 بالمئة من الإجمالي العالمي، واحتلت الإمارات المرتبة الأولى بحصة بلغت 32.1 بالمئة تليها السعودية بحصة 22.8 بالمئة ثم قطر بقيمة 22.8 بالمئة والكويت في المرتبة الرابعة بحصة 8.9 بالمئة.

مليون دولار **الشكل رقم 03: أكبر الدول العربية المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر**

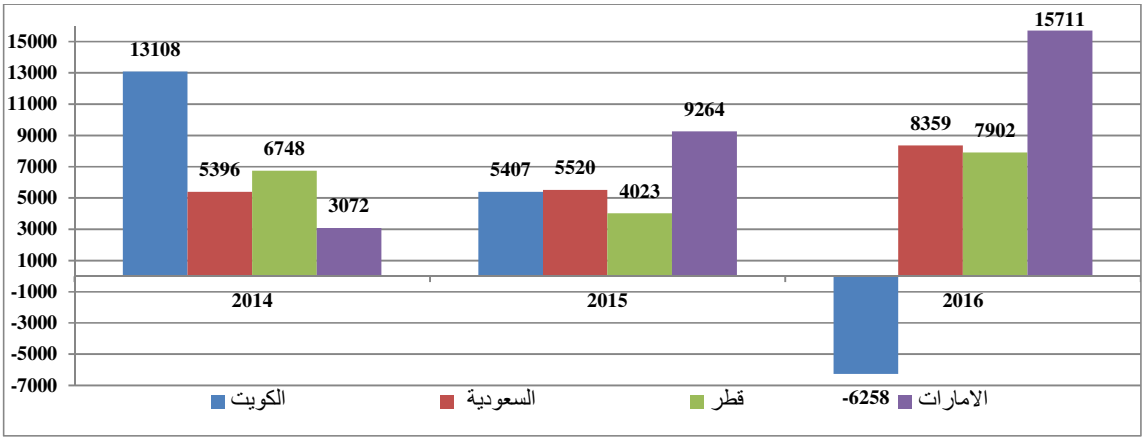


**المصدر: تقارير مناخ الاستثمار 2015-2016-2017**، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

أما التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية فهي تتركز في قطاعات محدودة مثل النفط والصناعات التحويلية، تليها قطاع الخدمات والصناعات الخفيفة بدرجة أقل في الدول االنفطية، أما بالنسبة للدول غير النفطية فقد تم توجيهها للصناعات التحويلية والخدمات كالعمل المصرفي، الإتصالات، السياحة، النقل ...الخ. أما على صعيد التوزيع القطاعي الاستثمارات العربية البينية عرفت تغيرات في التويع القطاعي ما بين سنتي 2006 - 2016، أين يلاحظ الارتفاع في عدد مشاريع لقطاع المنسوجات من 5.4 بالمئة ليصل 16.9 بالمئة ليصبح القطاع الأهم في المقابل تراجع لقطاع الخدمات والمالية من 23.5 بالمئة إلى أقل من11.3 بالمئة. أما من حيث التكلفة الاستثمارية فقد تركزت في قطاع االعقارات بحصة بلغت 85.2 بالمئة، يليه قطاع الغذاء والتبغ والطاقة المتجددة والإتصالات، في حين عرف قطاع الفحم والنفط والغاز تراجع بنسبة 5.6 بالمئة إلى أقل من1بالمئة، فيما عرف قطاع الفنادق والسياحة تراجع من 4.5 بالمئة إلى نسب متذبذبة. وتعتبر الإمارات المصدرة لمشاريع الاستثمارات البينية خلال الفترة 2003-2016 باستحواذها على 1232 مشروع وبحصة بلغت 48.3 بالمئة من اجمالي العربي، تليها السعودية بـ284 مشروع وبحصة 11.1 بالمئة، ثم الكويت بـ 274 مشروع بحصة 10.7 بالمئة، ثم قطر بـ 150 مشروع وبحصة 5.9 بالمئة، فيما تعتبر السعودية المستقبلة لمشاريع الاستثمار البينية باستحواذها على 402 مشروع وبحصة 16 بالمئة من الإجمالي العربي، تليها الإمارات 283 مشروع وبحصة 11 بالمئة، ثم مصر بـ 247 مشروع وبحصة 10 بالمئة[13].

**ثانيا: تحليل وتقييم حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر:** لقد خطت الجزائر خطوات مهمة من أجل استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية منذ بداية سنة 2000، من خلال سلسلة الإصلاحات الاقتصادية والتشريعية ذات علاقة بتطوير وترقية الاستثمار الهادف إلى تهيئة مناخ الاستثمار، وإنشاء هيئات خاصة باستقبال وتوجيه، وتقليص بعض العوائق التي كانت تقف في وجه المستثمرين، ولكن بالرغم من ذلك لم تصل إلى طموحاتها حيث لا تزال معظم هذه الاستثمارات في مجال المحروقات، وعليه سنحاول عرض تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد والصادر من و إلى الجزائر خلال الفترة 2000-2016 ومعرفة التطورات التي حدثت على هذه الاستثمارات.

**1- تحليل وتقييم الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر:** سنتناول استعراض تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر ومعرفة كيفية توزيعها حسب التنوع القطاعي والجغرافي خلال الفترة 2000-2016. وأهميته بالنسبة للاقتصاد الوطني، أهم الدول والشركات الأجنبية المستثمرة.

**الشكل رقم 04:حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر للفترة 2000-2016.** مليون دولار

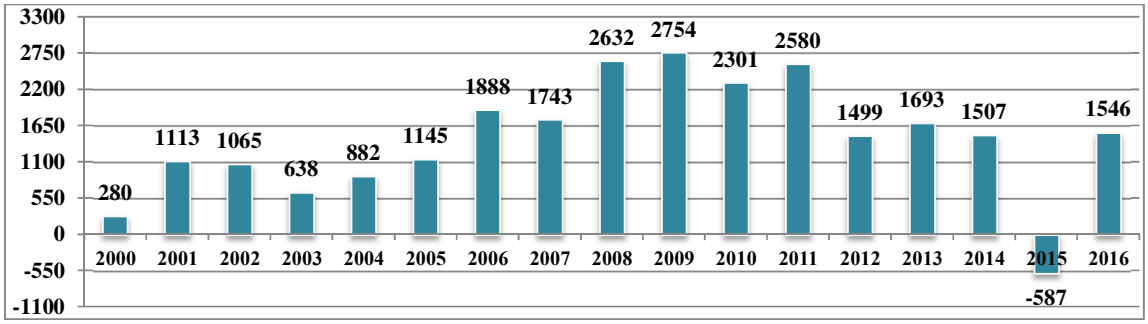


***Source :*** *unctadstat http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx*

يتضح من خلال الجدول أعلاه، أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر عرف تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض، فقد شهدت تدفقاته الواردة تطورا ملحوظا سنة 2001 مقارنة بسنة 2000 أين سجلت 1113.1 مليون دولار، وقد تزامن هذا التطور مع صدور الأمر رقم 03/01 وما تضمنه من مجموعة الترتيبات والتسهيلات التحفيزية مقدمة للمستثمر الأجنبي والمحلي، كما عرفت سنة 2002 تدفق المقدر بـ1065 مليون دولار والذي تحقق بفضل بيع رخصة الهاتف النقال لشركة أوراسكوم المصرية، وخوصصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة إسبات الهندية، أما في سنة 2003 وصل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لمستوى 634 مليون دولار، ثم ارتفع لمستوى 882 مليون دولار سنة 2004 بفضل بيع الرخصة الثالثة لشركة الوطنية للاتصالات الكويتية[14]، وقد واصل ارتفاعه انطلاقا من سنة 2005 بشكل متذبذب ليبلغ سنة 2009 ذروة جديدة قدر بـ 2746.4 مليون دولار ويفسر هذا ارتفاع بتحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي واستقرار التوازنات الاقتصادية وما تبعها من تحفيزات خاصة اعتمدتها الجهات المعنية بالاستثمار، لكن خلال سنة 2010 عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر انخفاضا لتسجل 2300.4 مليون دولار ليصل إلى 1500.5 مليون دولار سنة 2012 وهذا راجع إلى فرض قاعدة 49/51 على الاستثمارات الأجنبية التي أقرها قانون المالية التكميلي لسنة 2009 والتي تنص على أن للمستثمر الوطني الحق في الحصول على 51 في المئة على الأقل في أي مشروع مع شريك أجنبي كما تم فرض الاعتماد المستندي كوسيلة وحيدة للدفع[15]، اضافة إلى انكماش الحاصل في انتاج المحروقات والانهيار الكبير لأسعار النفط في السوق الدولية من 111 دولار سنة 2012 إلى أقل 100 دولار سنة 2014 ليصل إلى حدود 40 دولار سنة 2015 ومع غياب البدائل خارج المحروقات جعل الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعزف على الاستثمار في الجزائر، هذا ما أثر سلبا على مستوى تدفق الاستثمارات الأجنبية أين سجلت الجزائر أسوا حصيلة تميزت بمنحى سالب قدر بـ587 مليون دولار سنة 2015 مقابل 1.5 مليون دولار سنة 2014، لتعرف انتعاشا وصل إلى 1.5 مليون دولار سنة 2016،

وهذا راجع جزئيا إلى السياسات الاستثمارية والتحسن الذي عرفه الانتاج النفطي، إضافة إلى وضع قانون جديد حول الاستثمار وفر التحفيزات الجبائية والمنشآة الضرورية للمشاريع الاستثمارية.

أما مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة عرفت تزايدا ملحوظا منذ سنة 2000 أين كان يقدر بـ3.3 مليون دولار ليرتفع سنة 2008 إلى مستوى 14.4 مليون دولار متزامنا مع الارتفاع غير المسبوق للتدفقات الواردة بنسبة مهمة من الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 8.5 بالمئة، ليستمر هذا المخزون في التزايد ليرتفع إلى مستوى 25.2 مليون دولار سنة 2013 مقابل 23.6 مليون دولار سنة 2012 وبنسبة تغير قدرت بـ 7.2 بالمئة، ويبلغ أعلى مستوى له سنة 2016 بمبلغ 27.77 مليار دولار مقابل 19.54 مليار دولار سنة 2010 ممثلا ما نسبته 16.74 بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي مقارنة بـ 12.12 بالمئة سنة 2010. ويفسر هذا الارتفاع بتحسن الوضع الاقتصادي للبلد، والجهود المبذولة من خلال تطوير نظامها الوطني المتعلق بالاستثمار.

**الجدول رقم 03:تطور مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر**

**خلال الفترة 2000-2016.** **مليون دولار**

| السنة | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2006 | 2007 | 2008 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المخزون الوارد | 3379 | 4492 | 5557 | 6195 | 7077 | 10110 | 11854 | 14485 |
| السنة | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
| المخزون الوارد | 17239 | 19540 | 22121 | 23620 | 25313 | 26820 | 26232 | 27778 |

***Source :*** *unctadstat http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx*

**1-1- التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر:** رتب تقرير المؤسسة العربية لضمان وائتمان الصادرات الصادر سنة 2017 أهم عشرة دول مستثمرة في الجزائر للفترة 2002-2016، حيث تصدرت فرنسا عدد المشاريع بـ 10 مشاريع و8 شركات تليها إسبانيا بـ 8 مشاريع و4 شركات، وألمانيا بـ7مشاريع و7 شركات، لتتفرد الصين الترتيب بأكبر بإجمالي للاستثمارات قدرت بـ3.509 مليون دولار تليها سنغافورة و إسبانيا على التوالي بـ 3.151 مليون دولار و 2.247 مليون دولار لتحتل قطر المرتبة الرابعة بحجم استثمارات بلغ 2.150 مليون دولار[16]، وفيما يلي شكل يوضح أهم البلدان المستثمرة في الجزائر للفترة 2002-2016.

**الشكل رقم05: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر حسب الدول المصدرة للفترة 2002-2016.**

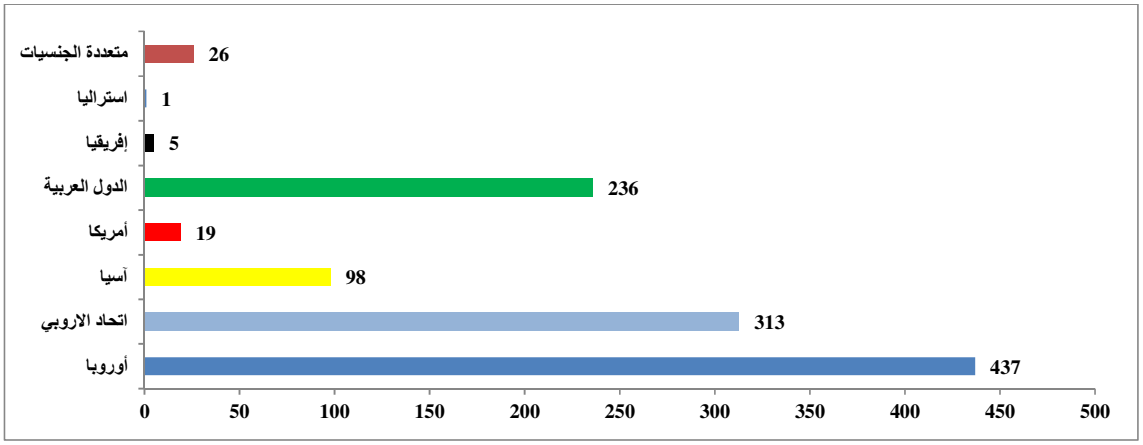


**المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار**، الموقع الالكتروني المطلع عليه في:2017/11/14.
*http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2015*

من خلال الشكل نجد أن البلدان الأوروبية قد استحوذت على النصيب الأكبر من عدد المشاريع المنجزة بقيمة 95516 مليون دولار مما استحدثت 71010 منصب عمل، وأن دول الاتحاد الأوربي تستحوذ وحدها على 313 مشروع من أصل 437 مشروع، وبغلاف مالي يفوق 67 بالمئة من الكتلة النقدية الإجمالية المخصصة للإنجاز أغلبها متمركز في قطاع المحروقات، والصناعة الصيدلانية والغذائية والطاقة المتجددة البديلة. وتأتي البلدان العربية مجمعة بأكبر قيمة من الاستثمار قدر بـ 997528 مليون دج لإنجاز 236 مشروع استثماري موزعا على قطاعات الإتصال، الأشغال العمومية، والصناعات البتروكيماوية، ما سمح باستحداث 30199 منصب عمل، أما استثمارات الدول الآسيوية فقدرت بـ98 مشروع كانت موجه إلى قطاع المحروقات والأشغال العمومية والبنية التحتية وبغلاف مالي قدر بـ 163102 مليون دج، أما الاستثمارات الأمريكية فكانت تهتم بالمجال المحروقات وفي الألفية الأخيرة أبدت اهتمامها بالمشاريع الجزائرية خارج المحروقات، كالفندقة والسكن وتوليد الكهرباء، ما أدى إلى ارتفاعها إلى 19 مشروع، أما في ما يخص استثمارات باقي الدول فتبقى محتشمة جدا من إفريقيا بـ 5 مشاريع وبقيمة 5686 مليون دولار، واستراليا بمشروع وبقيمة 2974 مليون دولار، بسبب هروب استثمارات هذه الدول نحو بلدان أخرى أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر، وربما أكثر مردودية وربحا من الجزائر. وقد قدرت الاستثمار الواردة من الشركات متعدة الجنسيات بـ 26 مشروع وبتكلفة 24085 مليون دولار. وفيما يلي جدول يوضح أهم الشركات المستثمرة في الجزائر ورأس المال المستثمر للفترة 2012-2016.

**الجدول رقم 04: أهم خمسة شركات مستثمرة في الجزائر للفترة 2012-2016**

| الشركة | الدولة | التكلفة بـ مليون دولار |
|---|---|---|
| ***China State Corporation Engineering Corporation*** | الصين | 3.300 |
| ***Indorama*** | سنغافورة | 3.151 |
| ***Grupo Drtiz Construccion y Servicios Del Meditarraneo*** | إسبانيا | 2.209 |
| ***Qatar Petroleum (QP)*** | قطر | 2.000 |
| ***Taypa Tekstil*** | تركيا | 900 |

**المصدر:** *FDI Marke*

**2-1- التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر:** بلغ نصيب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ما نسبته 1 بالمئة من اجمالي المشاريع للفترة 2002-2016 بـ 822 مشروع، ومثلت مانسبته 17 بالمئة من اجمالي قيمة الاستثمارات وهي نسبة متوسطة نوعا ما حيث تمركزت في قطاعات معينة ومحدودة، كما يوضح الجدول التالي:

**الشكل رقم 06: مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2002-2016.**

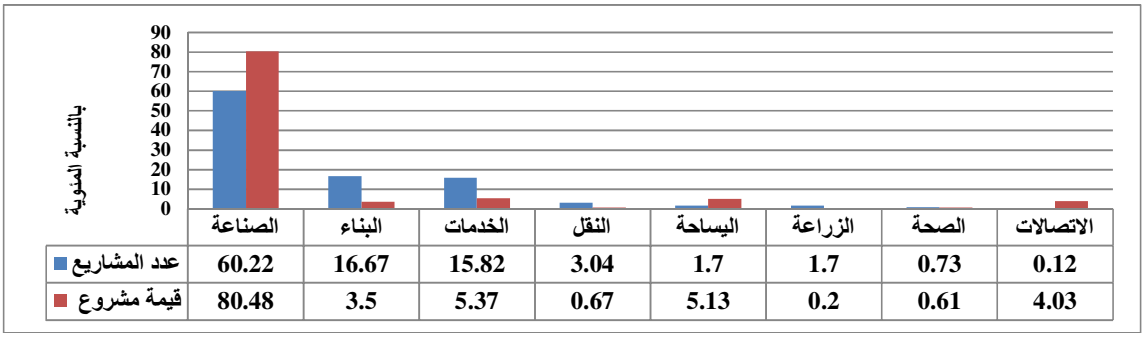


| | الصناعة | البناء | الخدمات | النقل | اليساحة | الزراعة | الصحة | الاتصالات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد المشاريع | 60.22 | 16.67 | 15.82 | 3.04 | 1.7 | 1.7 | 0.73 | 0.12 |
| قيمة مشروع | 80.48 | 3.5 | 5.37 | 0.67 | 5.13 | 0.2 | 0.61 | 4.03 |

***المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار**، الموقع الالكتروني المطلع عليه في:2017/11/14.*

*http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2015*

بتحليل معطيات الشكل أعلاه نجد أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر تتوزع على عدد من قطاعات الاقتصاد الوطني، وقد استحوذ قطاع الصناعة على الحصة الأكبر بالنسبة للشركات الأجنبية بنحو 60.22 بالمئة من مجموع عدد المشاريع المنجزة وبقيمة تمويل تعادل أكثر من نصف هذه الاستثمارات بنحو 80.48 بالمئة، نظرا لاحتوائه على قطاع المحروقات التي يحظى بنصيب جد مرتفع من رؤوس الأموال الأجنبية بالإضافة إلى صناعات أخرى حيوية التي عرفت سوق تنافسية قوية للشركات الأجنبية في الجزائر كالصناعة الغذائية، الكيمياء، والبلاستيك وصناعات الخشب والورق بالإضافة إلى صناعات النسيج والجلود ومواد البناء، والزجاج. يليه البناء والأشغال العمومية والخدمات اللذان عرفا رواجا في الجزائر خاصة في السنوات الأخيرة بـ 137 مشروع و بـ130 مشروع أي ما يعادل نسبة 16.67 بالمئة، 15.82 بالمئة بالترتيب من إجمالي المشاريع المنجزة باعتبار أن هذان القطاعان تميزا كذلك بمردودية كبيرة للشركات الاستثمارية في الجزائر، ويعزى هذا التطور المهم في حجم الاستثمارات الأجنبية إلى برنامج دعم النمو الاقتصادي، حيث أن السلطات العمومية فتحت الباب واسعا للاستثمار الأجنبي بعد أن كان حكرا على الشركات الوطنية.

بينما حظيت باقي القطاعات إلا بنصيب ضئيل رغم أهميتها أين سجل قطاع النقل بنحو 3.04 بالمئة من حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة نحو الجزائر نظرا لاحتكار المستثمر الخاص المحلي لهذا لقطاع، أما قطاع الفلاحة وقطاع السياحة فلم تحظى بالمستوى المرغوب من حجم الاستثمارات، فقطاع السياحة لم يسجل سوى 5.13 بالمئة من القيمة الإجمالية للاستثمارات المنجزة، في حين الزراعة لم تستقطب سوى 14 مشروعا بما نسبته 0.2 بالمئة من القيمة المالية للمشاريع المنجزة رغم أهميتها، أما القطاعات الأقل استثمارا من طرف المستثمرين الأجانب هي قطاعي الصحة والاتصالات

أين نجد أنهما يمثلان نسبة 0.73 و0.12 بالمئة على التوالي من عدد المشاريع الإجمالية وبحوالي 0.61 بالمئة و4.03 بالمئة على التوالي من القيمة الاجمالية للاستثمارات المنجزة.

**2- تحليل وتقييم الاستثمارات الأجنبية الصادرة من الجزائر:** عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الجزائر تذبذبا واضحا وعدم الاستقرار من سنة لأخرى، وفيما يلي الجدول التالي يوضح حركة التدفقات الصادرة للفترة 2000-2016.

**الشكل رقم07:حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الجزائر للفترة 2000-2016.** مليون دولار

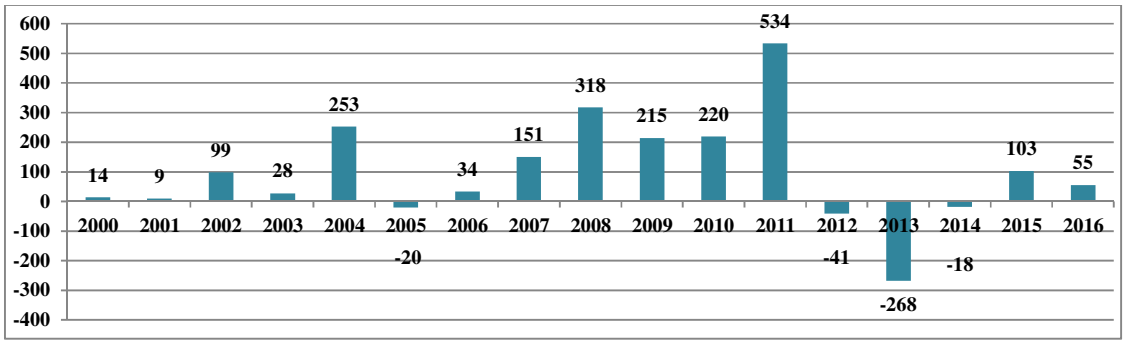


***Source :*** *unctadstat http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx*

نلاحظ من خلال تحليلنا للشكل أن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الجزائر كانت ضعيفة جدا أين سجلت 9 مليون دولار سنة 2001 لتحقق قيمة سالبة تقدر بـ - 20 مليون دولار سنة 2005 ، ثم عاد لتحقيق قيمة موجبة سنة 2006 بـ 34 مليون دولار ليواصل الارتفاع وتحقيق أعلى قيمة له سنة 2011 بـ534 مليون دولار والتي اعتبرت أحسن نتيجة بالنسبة للاستثمارات الأجنبية الصادرة، لتعود وتنخفض مسجلة حوالي -41 مليون دولار سنة 2012 وحوالي -268 مليون دولار سنة 2013، أما سنة 2016 فقد عرفت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة تحقيق قيمة موجبة بلغت 55 مليون دولار إلى أنها انخفضت بحوالي النصف مقارنة بـ103 مليون دولار التي تم استثمارها سنة 2015 وهذه الاستثمارات تمثل بشكل أساسي استثمارات مجمع سوناطراك بالخارج.

أما مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة عرفت تزايدا ملحوظا منذ سنة 2000 أين كان يقدر بـ205 مليون دولار ليرتفع سنة 2008 إلى مستوى 1.07 مليون دولار متزامنا مع الارتفاع غير المسبوق للتدفقات الصادرة بنسبة مهمة من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.63 بالمئة، ليستمر هذا المخزون في التزايد ليرتفع إلى مستوى 2.04 مليون دولار سنة 2011 مقابل 1.51 مليون دولار سنة 2010 وبنسبة تغير قدرت بـ 1.02 بالمئة، ليبلغ 1.87مليون دولار سنة 2016 مقابل 1.51 مليار دولار سنة 2010 ممثلا ما نسبته 1.13 بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي مقارنة بـ 0.94 بالمئة سنة 2010.

**الجدول رقم 05: تطور مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الجزائر خلال الفترة 2000-2016**

مليون دولار

| السنة | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2006 | 2007 | 2008 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المخزون الصادر | 205 | 215 | 313 | 342 | 595 | 609 | 759 | 1077 |
| السنة | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
| المخزون الصادر | 1292 | 1513 | 2046 | 2005 | 1737 | 1718 | 1822 | 1877 |

***Source :*** *unctadstat http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx*

**1-2- التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الجزائر:** بين تقرير المؤسسة العربية لضمان وائتمان الصادرات الصادر سنة 2017 أهم عشرة دول مستوردة للسلع الجزائرية للفترة 2002-2016، حيث تعتبر إسبانيا أهم سوق للصادرات الجزائرية بنحو 17 بالمئة من الاجمالي بقيمة 5 مليون دولار تليها إيطاليا بحصة 16.4 بالمئة ثم أمريكا وفرنسا والبرازيل ثم ألمانيا بالنسب 11.9 بالمئة ، 11.5 بالمئة ، 5.6بالمئة و 5.1 بالمئة على التوالي[17]، كما بلغ عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الجزائر بـ 15 مشروعا للفترة 2003-2015 وبتكلفة اجمالية للمشاريع قدرت بـ 1.7 مليون دولار لتوظيف نحو 3 ألاف عامل، أين احتلت كل من اليمن وكوت ديفوار وجمهورية الدومينيكان وتونس وإسبانيا والعراق والولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا على التوالي لأهم الدول المستقبلة للاستثمارات الأجنبية الجزائرية حسب التكلفة اجمالية للمشروعات، لتتفرد حصة اليمن وكوت ديفوار والدومينيكان بنحو 75 بالمئة من الإجمالي المشاريع كما هو موضح في الشكل التالي[18]:

**الشكل رقم 08:أهم الدول المستقبلة لاستثمار من الجزائر للفترة 2003-2015.**

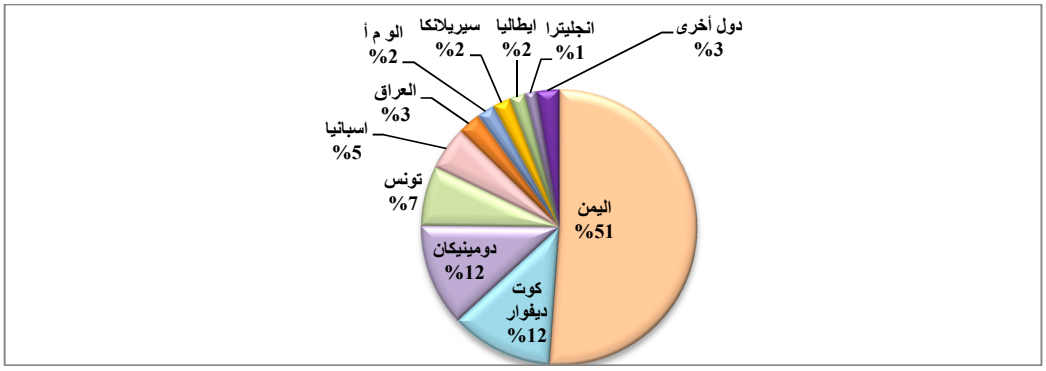


**المصدر: تقرير مناخ الاستثمار 2015**، مرجع سبق ذكره، ص:119.

**2-2- التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الجزائر:** إن حجم التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية الصادرة من الجزائر تبقى محدودة ومتمثلة في الوقود المعدني والزيوت ومنتجات التقطير بحصة 94 بالمئة من الصادرات الجزائرية ثم الأسمدة بنسبة 1.6 بالمئة تليها المواد الكيماوية وغير العضوية والمعادن الثمينة بحصة 1.5 بالمئة ثم السكريات والحلويات والسكر بنسبة 0.7 بالمئة، أما باقي المنتجات فتبقى بنسبة ضئيلة. كما تتصدر شركة سوناطراك أهم الشركات الجزائرية المستثمر في الخارج بتنفذ 6 مشاريع بنسبة 40 بالمئة وبتكلفة استثمارية تقدر بـ 1.2 مليون دولار تليها شركة سيفيتال بـ 6 مشاريع لتوظيف نحو 2.521 عامل خلال الفترة 2003-2015، كما يوضحه الجدول التالي:

**الجدول رقم06:أهم الشركات الجزائرية المستثمرة في الخارج للفترة 2003-2015.**

| الترتيب | الشركة | عدد المشاريع | تكلفة المشروع بمليون دولار | عدد الوظائف |
|---|---|---|---|---|
| 1 | **Sonatrach** | 6 | 1.196 | 440 |
| 2 | **Cevital** | 6 | 412 | 2.521 |
| 3 | **Union Bank** | 3 | 57 | 100 |
| - | **الاجمالي** | 15 | 1.665 | 3.061 |

**المصدر: تقرير مناخ الاستثمار 2015**، مرجع سبق ذكره، ص:119.

**ثالثا: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حسب تقارير دولية:** بالرغم من الجهود لتحسين مناخ الاستثمار في الجزائر لتشجيع الاستثمارات الأجنبية، إلا أن حجم هذه الاستثمارات المسجلة في البلاد ظلت محسورة في عدد قليل من القطاعات ولم تتناسب بأي حال من الأحوال مع مستوى الطموحات المطلوبة وهذا راجع إلى مجموعة من العوائق عراقيل التي تعيق بيئة الأعمال في الجزائر والتي اقرتها بعض التقارير من الهيئات الدولية، أهمها تقرير التنافسية الدولية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي الذي لخصها فيما يلي:

**1- تعقيد الإجراءات الإدارية والبيروقراطية:** استنادا إلى وصف البنك الدولي في تقريره لسنة 2016، عن مناخ الأعمال في الجزائر فإنه يشكل وجهة صعبة بالنسبة للمستثمرين حيث تم تصنيفه في المرتبة 163 من أصل 189 [19]دولة وذلك بالنظر إلى العديد من التشوهات التي تشوبه والمتمثلة في الإجراءات المعقدة التي لاتزال يطغى عليها التسيير الإداري المركزي البيروقراطي لاتخاذ القرارات وكذا ضعف أداء بعض الهيئات والمنظمات ذات الصلة بالاستثمار وعدم وجود أنظمة متطورة ودقة المعلومات. حيث كشف التقرير أن الجزائر مازالت متأخرة في مجال تسهيل إجراءات للمستثمرين مقارنة مع دول المغاربية والحوض المتوسط الذين يعتبرون منافسين لها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، أين تم تصنيفها في المرتبة 145 فيما يخص مؤشر تأسيس الكيان القانوني للمشروع حيث إن الإجراءات البسيطة منها والمتعلقة بالوثائق اللازمة لبدئ المشروع تتطلب 12 إجراء الزاميا بمعدل 20 يوما لمعالجة الملف الاستثماري ويكلف 10.90بالمئة من دخل المستثمر، وإن تسوية الملكية والعقار تجاوزت متوسط ما بين سنتين أو أكثر فيما لا تتعدى الأسبوع لدى الدول المجاورة[20].

**2- الفساد:** أظهر تقرير لمنظمة الشفافية الدولية حول الفساد بدول العالم لسنة 2016 أن الجزائر من بين أكثر دول العالم فسادا بعدما حازت على المرتبة 108 من مجموع 176 دولة، برصيد 34 نقطة[21]حيث تراجعت الجزائر عن تنقيط سنة 2015 بالمرتبة 88 من مجموع 168 دولة، وقد صنفت في المرتبة 17 إفريقيا و10 عربيا و3 مغاربيا حول الرشوة، وحسب تقرير التنافسية لسنة 2016 فقد صنف الفساد كثاني عقبة بعد البيروقراطية من حيث الأهمية في الجزائر بنسبة 12.8بالمئة[22] رغم الجهود المبذولة لمحاربته، حيث أشارت دراسة التي أجراها البنك الدولي حول مناخ الاستثمار في الجزائر إلى أن 34.3 بالمئة من رؤساء المؤسسات يدفعون حوالي7 بالمئة من رقم أعمالهم في شكل رشاوي لتسريع

معاملاتهم والإستفادة من بعض المزايا والخدمات، بالرغم من توقيع الجزائر على معاهدة الأمم المتحدة لمكافحة الرشوة، هذا الأمر وضعها في مصف الدول التي تسود فيها مظاهر الرشوة بشكل كبير وأدى إلى فقدان الشركات الأجنبية الثقة في السوق الجزائرية، بسبب افتقاد الشفافية وعدم وجود قاعدة بيانات عن أوجه النشاط الاقتصادي المتاح أمام المستثمر، وعدم وضوح الرؤية فيما يتعلق بالسياسات الاجتماعية والاقتصادية وقوانين العمل.

**3- الحصول على التمويل:** تعتبر العراقيل المالية من المشاكل التي تؤثر على أداء المؤسسات الناشطة بالاقتصاد الجزائري وهذا ما أكده تقرير تنافسية العالمية سنة 2016 بأن الجزائر مازالت تعاني التخلف في مجال الأسواق المالية أين تم تصنيفها في الرتبة 132 بسبب تراجع ها في مراتب بعض المؤشرات الفرعية كمؤشر سهولة الحصول على القروض والتي تشكل المشكلة الأكبر بالنسبة للمستثمرين في الجزائر فتمويل الاستثمارات يعاني من بطئ شديد أين احتلت المرتبة 122 متراجعة بـ 50 مرتبة مقارنة مع سنة 2015 لعدم عدم ليونة القوانين في النظام البنكي والذي لا يزال دون المستوى المطلوب نتيجة الاعتماد على الطرق التقليدية في تسيير البنوك وفقدانه على القدرة لتأقلم مع طلبات المستثمرين بسبب مرونة الإجراءات والمعاملات البنكية وضعف الرقابة وغياب الشفافية في منح القروض وبطئ إجراءات تحويل الأرباح والأجور إلى الخارج، اضافة إلى فشل تجربة بورصة الجزائر مما أدى بتصنيفها في المرتبة 132 في المؤشر التمويل في سوق الأسهم الأمر الذي جعل المستثمرين يفضلون التوجه إلى دول أخرى يكون فيها المحيط المالي فعالا ومناسبا[23] .

**4- عدم استقرار السياسة:** تأرجح البنية السياسية رغم تحسن الأوضاع الأمنية والسياسية خلال السنوات الأخيرة، إلا أن المستثمرين سواء الوطنيين أو الأجانب لا يزالون متخوفون من البيئة السياسية في الجزائر؛ فحسب المؤشر نوعية السياسات وكيفية تنفيذها من قبل الحكومة ومدى مصداقيتها والتزامها بهذه السياسات تحصلت الجزائر على قيمة معيارية سالبة قدرت بـ0.55 [24]بسبب عدم اليقين السياسي البطيء.

**5- القيود القانونية الضريبية والمالية:** تعتبر القيود الضريبية والمالية من بين القيود التي تعرقل المستثمر الأجنبي من الاستثمار في الجزائر، فنجد أن النظام الضريبي الجزائري لا يتميز بالبساطة وذلك نظرا لكثرة تعديلات وتغييرات مستمرة في كل سنة في إطار قوانين المالية سواءا تعلق الأمر بمجال الإخضاع أو معدلات الضرائب المفروضة، مما يؤثر سلبا على مصالح المستثمر الأجنبي، ويولد لديه الشعور بعدم الثقة والاطمئنان، إلى جانب القيود المفروضة على تملك الأراضي، وعلى حصته من رأس المال وتحويل الأرباح المعاد تحويلها إلى الخارج في حدود 49 بالمئة بهدف تمكن الدولة من إبقاء 51 بالمئة من حصة المشروع في ميزان المدفوعات الداخلي، فتحويل أصول الاستثمار في المنشآت البنكية وإعادة تحويل أرباح المؤسسات المالية والبنوك تتم في حدود الحصة المنجزة عوض كل الأرباح المحققة.

**6- عدم كفاية امدادات البنية التحتية:** رغم جهود المبذولة من طرف الحكومة لتحسين الهياكل القاعدية، إلا أنها بقيت ضعيفة بسبب نقص وتخلف معظم الهياكل والبنايات والخدمات الأساسية للمستثمرين خاصة في المواصلات والإتصالات والطاقة والمياه مع تسجيل مظاهر سوء تسييرها؛ اضافة إلى انعدام المناطق

الحرة، ومشكلة العقار الذي ما زال يؤرق المستثمرين في الحصول على قطعة أرض مهيأة لمزاولة نشاطهم استثماري بسبب الارتفاع الفاحش في أسعار العقارات القابلة للاستغلال والمضاربة وتعقد الإجراءات الإدارية والقضائية[25].

كما أقر التقرير إلى وجود مجموعة من عوامل الاجتماعية تعرقل دخول الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر والمتمثلة في القوى العاملة غير المتعلمة بنسبة 3.9 بالمئة حيث لم يجد المستثمر الأجنبي المؤهلات المطلوبة التي توافق احتياجاتهم من الموارد البشرية، والجريمة والسرقة بنسبة 0.2 بالمئة، اضافة إلى سوء الصحة العامة بنسبة 0.2 بالمئة.

**الخاتمة:**

نظرا لتمتع الاستثمار الأجنبي المباشر بقدرة كبيرة على تعزيز التكامل العالمي باعتباره دعامة من دعامات تنمية الاقتصادية للدول المضيفة فقد عرف زيادات متواصلة في تدفقاته سواء الواردة أو الصادرة واتجهت أغلبها إلى الدول المتقدمة كونها تمتلك القوى المحفزة لجذبه، كما شهد زيادات واضحة للدول النامية إلا أنها تميزت تدفقاتها بتمركزها في عدد محدود من الدول كشرق آسيا وأمريكا الجنوبية وأفريقيا أما بالنسبة الدول العربية فقد طرأ تحسن ملحوظ لاسيما في الدول التي استطاعت من توفير المناخ المواتي للاستثمار، إلا أنها تبقى بقيمته متواضعة إذ لم تتجاوز نسبة 1.8 بالمئة من اجمالي العالمي و4.8 بالمئة من اجمالي الدول النامية.

والجزائر باعتبارها دول نامية عربية سعت جاهدة إلى تحقيق قفزة نوعية في تهيئة كل الظروف المناسبة لتحسين مناخها الاستثماري ليكون فعال لجذب رؤوس الأموال الأجنبية وزيادة حصتها من تدفقانه، إلا أن تحليل الواقع العملي لجذبه لا زالت تتسم بالتذبذب من سنة لأخرى وبقيت منحصرة بنسبة أكبر في قطاع المحروقات عن باقي القطاعات، مما أدى إلى تصنيفها في المراتب الأخيرة من قبل التقارير الدولية بسبب تعدد نقاط الضعف التي لاتزال تحول بين الجزائر وبين قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إليها، لهذا تحتاج الجزائر إلى خطة اصلاح طموحة تشجع موظفو السلطات بما يلي:

– إعادة النظر في الحوافز الموجهة للمستثمرين بتوجيه الحوافز الضريبية للقطاعات التي تملك فيها الدولة فرصة تطويرها والتي تساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي؛

– ينبغي تعزيز الأطر المؤسسية والقانونية من خلال المتابعة الدائمة لقانون الاستثمار الجزائري ليكون مواكبا لمقاييس المناخ الاستثماري العالمي من أجل توفير حماية أفضل للممتلكات والحقوق التعاقدية وضمان إصلاح النظام القضائي وإرساء قواعد حماية حقوق الملكية والمادية وتوفير الحماية القانونية للمستثمر والعمل على محاربة الفساد بشتى أنواعه؛

– إطفاء مرونة أكثر على الجهاز الإداري بالاستمرار في الحد من البيروقراطية المفرطة والفساد الإداري من خلال توفير الشفافية في المعلومات وتبسيط الإجراءات الإدارية وتسريع الانتقال إلى الاقتصاد

الرقمي، وتفعيل قانون مكافحة الفساد خاصة الهيئات المسؤولة عن مكافحة الفساد والوقاية منه و يتعلق الأمر بالهيئة الوطنية لمكافحة الفساد؛

– تطوير الأسواق المالية وعصرنة عمل البنوك بما يتلاءم ومتطلبات المستثمرين؛ من خلال تطوير النظام المالي بما يتلاءم ومستلزمات التمويل على أساس الجدوى الاقتصادية؛

– تبني استراتيجيات أمنية فاعلة توجه نحو حماية البيئة الاستثمارية عبر انتهاج اجراءات فعلية لتثبيت النظام الديمقراطي، وتقوية المؤسسات الحكومية بتدعيم سلطة القانون والاستقلال جهاز القضائي وضبط العلاقة بين السلطة والمال العام بتفعيل المساءلة على تصرفات المسؤولين؛

– مواصلة الجهود الرامية إلى توفير وتحسين نوعية البنى التحتية للاقتصاد الوطني وتبني سياسة وطنية دقيقة تهدف اإلى تنمية والاستمرار في عملية اصلاح أسواق وتطوير الكفاءات من خلال الاستثمار في الرأس مال البشري لرفع مستويات التعليم والتدريب لتكون مؤهلة لاستيعاب التكنولوجيات المتطورة المصاحبة لتوطن الاستثمار الأجنبي المباشر فيها؛

– العمل على توحيد مجهودات المؤسسات والجهات المعنية بقضايا الاستثمار لتبسيط إجراءات، ومعالجة القضايا المتعلقة بالاستثمار والحد من تكلفتها كتسوية ملف العقار، والاهتمام بمحيط المؤسسات بانجاز مناطق للتبادل الحر والمناطق الصناعية؛

– العمل أكثر على تحسين صورة الجزائر من خلال تكييف التعاون مع الدول الأجنبية للاستفادة من تجاربها بفتح ملفات التعاون والشراكة في القطاعات الاقتصادية التي تتجدد مواردها وتسمح بانطلاق الآلة الانتاجية في كل القطاعات؛

– تعزيز مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال والتعريف بالفرص الاستثمارية ومؤهلات الاستثمار في الجزائر وتسويقها خاصة قطاع المحروقات.

**الاحالات والمراجع:**

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وضمان الصادرات، الموقع الإلكتروني المطلع عليه في 2017/11/12.
*dhaman.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2017/07/Annex-Web.xlsx*

[2] حسن كريم حمزة،" ***العولمة المالية والنمو الاقتصادي***" *الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان،2011، ص:89*

[3] **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2015** المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت 2015، ص: 70.

[4] **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2017** المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت 2017، ص: 6.

[5] **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2000** المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت 2000، ص: 7.

[6] **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2017** ، مرجع سبق ذكره، ص: 13.

[7] **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2017** ، مرجع سبق ذكره، ص:15.

[8] نفس المرجع، ص:07.

[9] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وضمان الصادرات، الموقع الالكتروني المطلع عليه في 2017/11/12.
*dhaman.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2017/07/Annex-Web.xlsx*

[10] حسن كريم حمزة ،" ***العولمة المالية والنمو الاقتصادي***"، *مرجع سبق ذكره، ص:96*

[11] تقرير الاستثمار العالمي لعام 2015 ،" **اصلاح حوكمة نظام الاستثمار الدولي**"، الأونكتاد، ص: 12.

[12] حسن كريم حمزة،" ***العولمة المالية والنمو الاقتصادي***" ،مرجع سبق ذكره ،ص:108.

[13] **تقارير مناخ الاستثمار 2017**، مرجع سبق ذكره ،ص:20.

[14] محمد طالبي، "**أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،العدد 6، ص: 325.

[15] حمدي فلة، حمدي مريم،" **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: بين التحفيز القانوني والواقع المعيق**"، مجلة الفكر، العدد 10، ص: 342.

[16] **تقارير مناخ الاستثمار 2017**، مرجع سبق ذكره، ص: 15.

[17] **تقارير مناخ الاستثمار 2015**، مرجع سبق ذكره، ص:62.

[18] **تقرير مناخ الاستثمار 2015**، مرجع سبق ذكره، ص:119.

[19] *World Economic Forum, **The Global Competitiveness Reports: 2017-2018**, p: 44.*

[20] *Le Groupe Banque mondiale consulte en: 23/11/2017*
*http://francais.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/algeria*

[21] *Transparency International 2017 consulte en: 20/11/2017*
*files.transparency.org/content/download/2050/13212/file/CPI2016_MapAndCountryResults_web.pdf*

[22] *Le Groupe Banque mondiale,consulte en: 27/11/2017*
*http://francais.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/algeria, p 44.*

[23] *World Economic Forum**, The Global Competitiveness Reports: 2017-2018**, p: 45.*

[24] ***تقرير التنافسية العربية 2016**، المعهد العربي للتخطيط،2016، ص:28.*

[25] *مولاي لخضر عبد الرزاق، بونورة شعيب،"**دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية، دراسة حالة الجزائر**"، مجلة الباحث العدد 07، 2010، ص: 147.*